

Distr.: General
25 April 2019
Arabic
Original: English



تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

تقرير الأمين العام نصف السنوي التاسع والعشرون

١ - هذا التقرير هو تقرير الأمين العام نصف السنوي التاسع والعشرون عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ويتضمن التقرير استعراضاً وتقييماً لتنفيذ القرار المذكور منذ صدور تقريره السابق بهذا الشأن في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ (S/2018/920)، ويغطي ما حدث من تطورات حتى ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

أولاً - تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

٢ - منذ اعتماد مجلس الأمن القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أُحرز تقدم محدود في تنفيذه ولم يُنفذ بعد عدد من أحكامه، بما في ذلك ما يتعلق بوجود الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وأنشطتها.

ألف - سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي

٣ - سعى مجلس الأمن، باتخاذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، إلى تعزيز سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع أنحاء البلد، وفقاً لاتفاق الطائف المبرم في عام ١٩٨٩ الذي التزمت به جميع الأطراف السياسية في لبنان. وظل تحقيق هذا الهدف هو الأولوية التي أتوخاها فيما أبدله من جهود.

٤ - وبعد ما يقرب من تسعة أشهر على إجراء الانتخابات البرلمانية، أعلن رئيس الوزراء، سعد الحريري، في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ عن تشكيل حكومة لبنان الجديدة، على النحو المشار إليه في تقريره عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2019/237). وعكست تشكيلة الحكومة، المؤلفة من ٣٠ وزيراً، نتيجة الانتخابات التشريعية على النحو المفصل في تقريره عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (S/2018/480)، مع استمرار حزب الكتائب في صفوف المعارضة. وتضم الحكومة أربع وزارات، إحداها هي أول امرأة تعين وزيرة للداخلية في المنطقة العربية.



٥ - وفي بيان صادر في ١ شباط/فبراير، رحبت بتشكيل الحكومة وأعربت من جديد عن التزام الأمم المتحدة بدعم لبنان في تعزيز سيادته واستقراره واستقلاله السياسي وفقاً لأحكام اتفاق الطائف وإعلان بعبداء، وتنفيذه الفعال لقراري مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وغيره من القرارات ذات الصلة التي تظل ضرورية لاستقرار لبنان والمنطقة.

٦ - وعلى النحو المشار إليه في تقرير الأحيار عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2019/237)، أقرت الحكومة في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٩ بياناً وزارياً عقب مشاورات أجريت مع الأحزاب السياسية. وأكد البيان التزام الحكومة بتنفيذ برنامج اقتصادي واجتماعي إصلاحية وفيما يتعلق بالاستثمار والخدمات. ونالت الحكومة الجديدة الثقة بالأغلبية في ١٥ شباط/فبراير، حيث حصلت على ١١١ صوتاً من أصل ١٢٨ صوتاً في البرلمان.

٧ - وأكد البيان من جديد، كما في بيان عام ٢٠١٦، التزام الحكومة بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وبعزمها دعم الجيش وقوات الأمن. وأكد أيضاً من جديد حق "المواطنين اللبنانيين في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي ورد اعتداءاته واسترجاع الأراضي المحتلة". وتعهد البيان أيضاً، كما في سابقه، بتعزيز "الحوار اللبناني - الفلسطيني، لتجنب المخيمات ما يحصل فيها من توترات [...] وهو ما لا يقبله اللبنانيون شعباً وحكومة". وأكدت الحكومة مجدداً التزامها بسياسة النأي بالنفس. وجددت الحكومة في بيانها تعهداً بمواصلة تعزيز حقوق المرأة ودورها في الحياة العامة والسياسية، والقضاء على جميع أشكال التمييز بين الجنسين. غير أنه خلافاً لبيان عام ٢٠١٦، لم يشير البيان الأخير إلى الحوار الوطني أو استراتيجية الدفاع الوطني.

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كرر رئيس الوزراء علناً تأكيد التزام حكومته بسياسة النأي بالنفس، وكان آخر تأكيد له في هذا الشأن قد أعرب عنه في ٣ نيسان/أبريل في اجتماع مع سفراء الاتحاد الأوروبي في المنطقة.

٩ - وظلت مسألة تطبيع العلاقات بين لبنان والجمهورية العربية السورية وسياسة النأي بالنفس تطبعان الدينامية السياسية. وفي هذا الصدد، أفيد بأن رئيس الوزراء صرح في ١٩ آذار/مارس بأن لبنان "يطبق، فيما يخص تطبيع العلاقات مع النظام، سياسة النأي بالنفس، وهو ملتزم بموقف الجامعة العربية وقراراتها بشأن النظام السوري".

١٠ - وبلغ عدد اللاجئين المسجلين الوافدين من الجمهورية العربية السورية الذين يستضيفهم لبنان ما مجموعه ٦١٣ ٩٤٤ لاجئاً حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩. وفي مؤتمر بروكسل الثالث بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة الذي عقد في الفترة من ١٢ إلى ١٤ آذار/مارس، أعلن المشاركون تعهداتهم بشأن الجمهورية العربية السورية والمنطقة، بما في ذلك لبنان، التي بلغت فيما يخص عام ٢٠١٩ ما قدره ٧ بلايين دولار، وفيما يخص التعهدات المتعددة السنوات ٢,٤ بليون دولار لعام ٢٠٢٠ وما بعده. وإضافة إلى ذلك، أعلنت المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة تقديم حوالي ٢٠,٧ بليون دولار في شكل قروض بشروط ميسرة.

١١ - وشجع مجلس الأمن حكومة الجمهورية العربية السورية بقوة، في قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، على الاستجابة للطلب الذي قدمته حكومة لبنان لترسيم حدودها المشتركة. ويظل تحقيق ذلك أمراً بالغ

الأهمية من أجل إتاحة المراقبة والإدارة السليمتين للحدود، بما يشمل ذلك من تنقل الأشخاص والعمليات المحتملة لنقل الأسلحة.

١٢ - ولا يزال ترسيم حدود لبنان وتعليمها أيضاً من العناصر الأساسية اللازمة لضمان السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية. ورغم أن ترسيم الحدود مسألة ثنائية، فإن إحراز التقدم بشأن هذه المسألة يبقى التزاماً منوطاً بلبنان والجمهورية العربية السورية وفقاً للقرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦). ولم ترد أي تقارير عن وقوع حوادث عبر الحدود على الحدود الشرقية والشمالية حتى آذار/مارس ٢٠١٩.

١٣ - واستمرت إسرائيل في احتلال الجزء الشمالي من قرية العجر ومنطقة متاخمة لها شمال الخط الأزرق، في انتهاك لسيادة لبنان وللقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦).

١٤ - ولم يُجرز أي تقدم فيما يتعلق بمسألة منطقة مزارع شبعا. وفضلاً عن ذلك، لم تقدم الجمهورية العربية السورية ولا إسرائيل رداً بشأن التحديد المؤقت للمنطقة الوارد في تقرير سلفي الصادر في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2007/641). وفي الخطاب الذي ألقاه الرئيس اللبناني في مؤتمر القمة الثلاثين لجامعة الدول العربية المعقود في تونس العاصمة في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩، بعد اتخاذ حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٥ آذار/مارس قرار الاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان السوري المحتل، ذكر أن قرار الولايات المتحدة "يهدّد [...] سيادة الدولة اللبنانية التي تمتلك أراضي [ضمّتها] إسرائيل تدريجياً، لا سيما في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والقسم الشمالي من بلدة العجر. والملكية اللبنانية لهذه الأراضي مثبتة بالوثائق والخرائط المعترف بها دولياً". وفي تغريدة لوزير الخارجية، جبران باسيل، في ٣٠ آذار/مارس، تحيل إلى قرار الولايات المتحدة، أشار إلى "الدعم العربي لحق سوريا في استعادة الجولان المحتل وللبناية مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء الشمالي من قرية العجر وحق لبنان باسترجاعها". وفي خطاب للأمم العام لحزب الله، حسن نصر الله، في ٢٦ آذار/مارس، ذكر أنه "يجب أن يقتنع من ما زال متردداً وحائراً [...] أمام [تجربة...] القدس قبل أشهر وموضوع الجولان بالأمس، أن الخيار الوحيد أمام السوريين ليستعيدوا الجولان واللبنانيين ليستعيدوا مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء اللبناني من أرض العجر [...] هو المقاومة والمقاومة والمقاومة".

١٥ - وواصلت الطائرات المسيّرة من دون طيار والطائرات الثابتة الجناحين، بما فيها المقاتلات النفاثة التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي، التحليق فوق لبنان بصفة يومية تقريباً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في انتهاك لسيادة لبنان وللقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦).

١٦ - وكما أشرت في تقريره عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2019/237)، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي، في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، رئيس البعثة وقائد القوة في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بأنه قد بدأ في شن "عملية الدرع الشمالي" لكشف وتعطيل أنفاق ادّعى أن حزب الله قد بناها عبر الخط الأزرق، الذي أعلن عنه في رسالة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2008/1082) وأبلغ لوسائل الإعلام. وفي رسالة مؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن وإلي (A/73/631-S/2018/1091)، أعربت الممثلة الدائمة للبنان عن إدانة حكومتها بأقوى العبارات الممكنة لما دعتة الحملة "السياسية والدبلوماسية التي تشنّها إسرائيل ضد لبنان، ما يُخشى أن يكون تمهيداً لشن اعتداءات عليه". وأضافت أن هذه الحملة تواكبها "مجموعة من الأفعال بالغة الخطورة، آخرها قيام إسرائيل بالتعدّي على شبكة الاتصالات اللبنانية، عبر حرق شبكة الهاتف، وإرسال رسائل مسجلة إلى

أهالي قرية كفر كلا الجنوبية المدنيين الآمنين، تحذره من تفجيرات سوف تطل الأراضي اللبنانية وتعرض حياتهم للخطر“.

١٧ - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإلى (A/73/695-S/2018/1162)، نقلت الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة رسالة من حكومة بلدها مفادها أنه في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ”قامت طائرات حربية إسرائيلية بحرق المجال الجوي اللبناني، لتنفيذ غارات جوية على أراضي الجمهورية العربية السورية“، وأشارت إلى أنه ”بهذا الخرق الجديد، تكون إسرائيل قد عادت إلى ممارسة النهج الخطير المتمثل في حرق المجال الجوي اللبناني للقيام بغارات جوية على الأراضي السورية“، وهو نهج دعت مجلس الأمن إلى إدانته. وأشارت في رسالتها أيضا إلى أن هذا الخرق الخطير شكل ”خطراً على حركة الطائرات المدنية في المجال الجوي اللبناني، وكاد يتسبب بكارثة جوية كبيرة“. وكررت الممثلة الدائمة كذلك في الرسالتين المتطابقتين، المؤرختين ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ الموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإلى (A/73/713-S/2018/1170)، الإعراب عن الشعور بالقلق إزاء هذا الخرق مشيرة إلى أنه وضع ”حياة مئات الركاب المدنيين في دائرة الخطر الداهم“.

١٨ - وأعربت الحكومة في بيانها الوزاري عن ”حرصها على جلاء الحقيقة وتبيانها في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه“. وأكدت مجدداً التزامها متابعة ”مسار المحكمة الخاصة للبنان التي أنشئت مبدئياً لإحقاق الحق والعدالة بعيداً عن أي تسييس أو انتقام، وبما لا ينعكس سلباً على استقرار لبنان ووحدته وسلمه الأهلي“. وكرر رئيس الوزراء، في البيان الذي أدلى به في ١٤ شباط/فبراير إحياء لذكرى وفاة والده، أن الحكم لا يراد به الانتقام، بل إحقاق العدالة. وقدم لبنان مساهمته في ميزانية المحكمة لعام ٢٠١٩ في ٢٨ شباط/فبراير.

باء - بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية

١٩ - واصلت حكومة لبنان جهودها الرامية إلى بسط سلطة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية، على نحو ما دعا إليه اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٢٠ - وظلت الحالة الأمنية العامة في لبنان مستقرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي مؤتمر نظمته المديرية العامة للأمن العام في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر في موضوع ”اندحار الإرهاب في المنطقة وتأثيره على القارة الأفريقية“، أفيد بأن وزير الداخلية السابق، نهاد المشنوق، صرح بأن لبنان ”دحر الإرهاب بفضل تماسك وحدته الوطنية وسياساته الحصيفة ومؤسساته العسكرية والأمنية“. وفي المؤتمر نفسه، أفيد بأن المدير العام للمديرية العامة للأمن العام، اللواء عباس إبراهيم، شدد على الحاجة إلى التصدي للتهديد الذي يشكله الإرهاب من خلال اعتماد ”سياسة أمنية عابرة للحدود“.

٢١ - وواصلت القوات المسلحة اللبنانية اتخاذ التدابير لحماية الأمن في البلد. وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، أفادت التقارير عن إصابة جنديين من القوات المسلحة اللبنانية بجروح أثناء مدهامة الجيش لمنزل شخص مطلوب في قرية بریتال، من جراء إطلاق المهاجمين النار على الدورية.

٢٢ - وعلى الرغم من تحسن الحالة الأمنية عموماً، تشكل مسألة احتمال عودة المقاتلين المرتبطين بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) إلى البلد مصدر قلق كبير في لبنان. وفي هذا الصدد، واصلت القوات المسلحة اللبنانية إلقاء القبض على أفراد يُزعم ارتباطهم بجماعات متطرفة أو دعمهم لها. وفي

٩ كانون الثاني/يناير، ألقى المديرية العامة للأمن العام القبض على أفراد خلية أفيد بأنهم ينتمون إلى تنظيم الدولة الإسلامية كانوا يخططون لتنفيذ عمليات ضد مراكز ودوريات للجيش اللبناني في عرسال.

جيم - حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

٢٣ - دعا مجلس الأمن في قراره ١٥٥٩ (٢٠٠٤) إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وهذا حكم رئيسي في القرار لا يزال يتعين تنفيذه. ويجسد هذا الحكم ويؤكد من جديد قرار التزم به جميع اللبنانيين في اتفاق الطائف.

٢٤ - ولا تزال الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية داخل البلد تعمل خارج نطاق سيطرة الحكومة، في انتهاك للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ومع أن عدة جماعات تنتمي إلى مختلف مكونات الطيف السياسي في لبنان تملك أسلحة خارج نطاق سيطرة الحكومة، فإن حزب الله هو أشد الميليشيات تسليحاً في البلد. وفي دولة ديمقراطية، يظل احتفاظ حزب سياسي بمليشيات لا تخضع للمساءلة أمام المؤسسات الديمقراطية الحكومية للدولة، ولكنها قادرة على جر تلك الدولة إلى الحرب، أمراً يشكل خطراً جوهرياً.

٢٥ - والاحتفاظ بالسلاح، الذي يعترف به حزب الله نفسه وجماعات أخرى، وتعزيز حزب الله لترساناته حسب المزاعم، يطرحان تحدياً خطيراً لقدرة الدولة على ممارسة سيادتها وبسط سلطتها بشكل كامل على أراضيها. وفي مقابلة مع قناة تلفزيونية أجريت في ٢٦ كانون الثاني/يناير، كرر الأمين العام لحزب الله ادعاءه في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بأن حزب الله يملك قذائف دقيقة (انظر S/2018/920). وردا على سؤال، قال بطبيعة الحال "تمتلك صواريخ دقيقة بالعدد الكافي... للمواجهة [مع إسرائيل] في أي حرب مقبلة... [لضرب] أي هدف نحن نريده ضمن خطتنا في الحرب [...] نمتلك الصواريخ الدقيقة، ما نحتاجه نملكه، ما نحتاجه لم نعد بحاجة إلى نقله".

٢٦ - ولم يُجر أي تقدم ملموس نحو حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها على نحو ما دعي إليه في اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). فمنذ اتخاذ ذلك القرار، لم تُتخذ خطوات محددة لمعالجة هذه المسألة الحيوية التي تمس صميم سيادة لبنان واستقلاله السياسي. وما فتئت عدة أصوات من لبنان تندد باحتفاظ حزب الله بترسانة عسكرية خارج أي إطار قانوني وتدخله في الجمهورية العربية السورية، وتعتبر هاتين المسألتين عاملين يزعزعان الاستقرار في البلد ويقوضان الديمقراطية. ويرى الكثير من اللبنانيين في استمرار وجود هذه الأسلحة تهديداً ضمنيّاً بإمكانية استخدامها داخل لبنان لأسباب سياسية.

٢٧ - وفي رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن وإلي (S/2018/960)، كشف الممثل الدائم لإسرائيل باسم حكومة بلده ما يقوم به حزب الله من "أنشطة تحويل القذائف"، مدعياً أيضاً أن تلك الأنشطة تجرى "وسط مراكز تجمعات السكان المدنيين". ودعا السلطات اللبنانية إلى "أن تبذل العناية الواجبة اللازمة لضمان عدم استخدام المنشآت والتمويل في أنشطة حزب الله...". وكما أشرت في تقريرها عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (S/2019/237)، أفادت نائبة الممثل الدائم للبعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة باسم حكومة بلدها، في رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير موجهة إلى وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، بأن "النظام الإيراني يواصل تعزيز قدرات السلاح لدى حزب الله بطرق مختلفة، بما في ذلك من خلال برنامج تحويل القذائف الدقيقة التوجيه الذي أنشئ داخل المراكز السكانية المدنية في جميع أنحاء لبنان، وانتشار قدرات تصنيع الأسلحة بشكل مكثف لدى حزب الله في لبنان والجمهورية العربية السورية". وادعى في

الرسالة بأن "التقارير كشفت عن حدوث زيادة كبيرة على مدى الأشهر القليلة الماضية في عمليات نقل الأسلحة من طهران إلى مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت". وجاء في الرسالة أيضا أن "النظام الإيراني يزود أيضا حزب الله بالتدريب التقني والمساعدة التقنية لتصنيع وصيانة واستخدام تلك الأسلحة والقدرات المتقدمة بشكل مستقل". وليس بوسع الأمم المتحدة أن تتحقق من صحة المعلومات المقدمة.

٢٨ - ولا تزال مشاركة حزب الله وعناصر لبنانية أخرى في النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية تشكل حرقاً لسياسة النأي بالنفس ولمبادئ إعلان بعدا. وفي مقابلة مع قناة تلفزيونية أجريت في ٢٦ كانون الثاني/يناير، ذكر الأمين العام لحزب الله، في معرض الإشارة إلى الإعلان عن انسحاب قوات الولايات المتحدة من الجمهورية العربية السورية، أن سبب وجود حزب الله هناك لا يزال قائما، نظرا إلى أنه تم بناء على طلب من حكومة الجمهورية العربية السورية. وفي رسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن وإلي (S/2019/234)، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل، باسم حكومة بلده، بأن جيش الدفاع الإسرائيلي كشف "عن شبكة حزب الله الإرهابية" التي تنتشر "من بلدة حضر، في الطرف الشمالي من مرتفعات الجولان، إلى بلدات عرنة وخن أرنة والقنيطرة".

٢٩ - وفي المقابلة التي أجراها الأمين العام لحزب الله في ٢٦ كانون الثاني/يناير، ذكر أن حزب الله ينبغي له، إن دعي لمناقشة استراتيجية الدفاع الوطني، أن يكون على استعداد للقيام بذلك "بلا شروط وفي أي زمان"، مشيرا إلى أنه سبق أن قدم رؤيته بشأن هذه المسألة في عام ٢٠٠٦.

٣٠ - وظلت الحالة الأمنية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين هادئة نسبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. غير أن عدة جماعات مسلحة فلسطينية ظلت ناشطة في البلد، داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وخارجها. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، اندلعت اشتباكات عنيفة في مخيم المية ومية بين أنصار حركة أنصار الله وفتح، استخدمت فيها الرشاشات الثقيلة والقنابل الصاروخية. وأفادت التقارير بمقتل ستة مقاتلين، وإصابة ٢٦ شخصا بجروح في الاشتباكات. وأدى القتال إلى تشريد معظم سكان المخيم وإلى وقوع أضرار فادحة وتعليق عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) مؤقتا. وذكر الرئيس اللبناني في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر أن القوات المسلحة اللبنانية ستواصل اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة. ودخل وقف إطلاق النار حيز النفاذ في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. وصرح وزير الإعلام السابق ملحم رياشي في زيارة له إلى بلدة المية ومية في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر بأنه "من غير المقبول أن تظل الأسلحة خارج سيطرة الدولة [...] والجيش اللبناني، الذي يتحمل مسؤولياته إلى أقصى حد ممكن، هو مسؤول في هذا الشأن". وخلفت عملية لإطلاق النار شارك فيها ابن بلال أبو عرقوب المارب من العدالة، المنتسب إلى الجماعة المتطرفة بلال بدر، أربعة جرحى في عين الحلوة في ١٥ آذار/مارس.

٣١ - واستمر كذلك وجود الجماعات المسلحة الفلسطينية خارج المخيمات. فرغم القرار الذي اتخذ في عام ٢٠٠٦ في سياق الحوار الوطني، وتم التأكيد عليه في الجلسات اللاحقة، بنزع سلاح الميليشيات الفلسطينية خارج المخيمات في غضون فترة ستة أشهر، لم يجرز أي تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بتفكيك القواعد العسكرية الموجودة في البلد والتابعة لكل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، وتنظيم فتح الانتفاضة.

٣٢ - وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، أعلن فرع مخابرات القوات المسلحة اللبنانية على إلقاء القبض على شخص ذكرت المخابرات أنه اضطلع بعمليات استطلاع ورصد باسم أجهزة المخابرات الإسرائيلية في قضية محاولة اغتيال أحد مسؤولي حماس المشار إليها في تقرير الصادر في أيار/مايو ٢٠١٨ (S/2018/480).

٣٣ - وواصلت الأونروا جهودها الرامية إلى تقديم الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والإغاثة والخدمات الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، في ظل أوجه النقص الخطير في التمويل. وطلبت الوكالة توفير مبلغ إجمالي قدره ١,٢ بليون دولار لتمويل خدماتها الأساسية الحيوية والمعونة الإنسانية المنقذة للأرواح التي تقدمها لأجل ٤,٥ ملايين لاجئ فلسطيني في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان وغزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وتعهدت الحكومة في بيانها الوزاري "بالعمل مع البلدان الشقيقة والصديقة على إيجاد حل لأزمة تمويل" الوكالة.

ثانياً - ملاحظات

٣٤ - أرحب بتشكيل حكومة لبنان، وأشجع القادة اللبنانيين على الاستفادة من الزخم الحالي لتحقيق الأولويات الواردة في البيان الوزاري التي يحرص المواطنون اللبنانيون على لمس ثمارها. وتعيين أربع نساء في الحكومة الجديدة جدير بالتنويه، وأكرر ندائي إلى القادة السياسيين لمواصلة بذل الجهود لتعزيز المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في الحياة السياسية اللبنانية.

٣٥ - وألاحظ عزم حكومة لبنان المعلن على تركيز جهودها على معالجة الحالة الاقتصادية على سبيل الأولوية. فلا غنى عن ذلك لكي يتمكن لبنان من التصدي للتحديات التي يواجهها حالياً. ومن المهم أيضاً أن تعالج الأولويات الأخرى، ولا سيما فيما يتعلق بوضع استراتيجية للدفاع الوطني، بقيادة لبنانية وفي إطار عملية يملك لبنان زمامها وتمشياً مع التزاماته الدولية. وأكرر ما أعربت عنه سابقاً من تشجيع للرئيس على قيادة حوار متجدد بشأن استراتيجية للدفاع الوطني، وللقادة السياسيين على دعمه في هذا المسعى. ومن المهم أن يعالج هذا الحوار مسألة ضرورة تحقيق احتكار الدولة لحيازة واستخدام الأسلحة واستخدام القوة، وهي مسألة حاسمة هي من صميم سيادة لبنان واستقلاله السياسي.

٣٦ - وتجديد الالتزام بسياسة النأي بالنفس، على النحو المعرب عنه في البيان الوزاري، أمر جدير بالترحيب. وأدعو مرة أخرى الحكومة والأحزاب اللبنانية والجهات الفاعلة إلى الامتثال لسياسة النأي بالنفس وإعلان بعداً فيما تضطلع به من أعمال.

٣٧ - ولا يعد استمرار مشاركة حزب الله في النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية انتهاكاً لسياسة النأي بالنفس ومبادئ إعلان بعداً فحسب، بل ينطوي أيضاً على خطر إقحام لبنان في النزاعات الإقليمية ويترشح مخاطر زعزعة استقرار لبنان والمنطقة. وإضافة إلى ذلك، يبرهن ذلك على عدم تقييد حزب الله بنزع سلاحه ورفضه الخضوع للمساءلة أمام مؤسسات الدولة نفسها التي يتوخى تعزيزها بتنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٣٨ - ولا يزال انتشار الأسلحة على نطاق واسع خارج سيطرة الدولة، باقتران مع وجود ميليشيات مسلحة، يقوض الأمن والاستقرار في لبنان. ويظل احتفاظ حزب الله بقدرات عسكرية كبيرة ومتطورة خارج سيطرة حكومة لبنان مصدر قلق بالغ. وألاحظ بقلق تجديد الأمين العام لحزب الله لادعائه بأن الحزب يمتلك أسلحة دقيقة.

٣٩ - وأكرر دعوتي لحزب الله وسائر الأطراف المعنية إلى الامتناع عن القيام بأي نشاط عسكري داخل لبنان أو خارجه، بما يتماشى مع شروط اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ومن الأهمية بمكان أن تصون الأطراف كافة هذا الاتفاق وأن تنفذ أحكامه لتجنب شبح تجدد المواجهة بين المواطنين اللبنانيين ولتقوية مؤسسات الدولة. ويجب على جميع الأطراف المعنية الإسهام في الجهود الرامية إلى تعزيز مؤسسات الدولة اللبنانية. وينبغي للدولة أن تكثف جهودها لكي تحتكر دون منازع حيازة الأسلحة واستخدام القوة في جميع أنحاء أراضيها. ولا زلت أحث الحكومة والقوات المسلحة اللبنانية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع حزب الله والجماعات المسلحة الأخرى من الحصول على أسلحة وبناء قدرات شبه عسكرية خارج نطاق سلطة الدولة، في انتهاك للقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٤٠ - ويظل من دواعي القلق أيضا ما تفيد به التقارير من مشاركة حزب الله والعناصر اللبنانية الأخرى في القتال الدائر في أماكن أخرى في المنطقة. لذلك، أناشد بلدان المنطقة التي تربطها بحزب الله علاقات وثيقة أن تشجع على تحوّل تلك الجماعة المسلحة إلى حزب سياسي مدني صرف، وعلى نزع سلاحها، وفقا لأحكام اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، بما يخدم مصلحة السلام والأمن في لبنان والمنطقة على أفضل وجه.

٤١ - وأدين جميع الانتهاكات لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية. إذ أنها تقوّض مصداقية الأجهزة الأمنية والمؤسسات الحكومية اللبنانية، وتشيع القلق لدى السكان المدنيين. وأجّد الدعوات التي وجهتها إلى إسرائيل من أجل التقيّد بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وسحب قواتها من الجزء الشمالي من قرية العجر ومنطقة متاخمة شمال الخط الأزرق، وكذلك التوقّف فوراً عن التحليق بطائراتها داخل المجال الجوي اللبناني. ويدعو استخدام جيش الدفاع الإسرائيلي المجال الجوي اللبناني لضرب أهداف في الجمهورية العربية السورية إلى القلق البالغ بسبب خطر اندلاع مواجهة على نطاق أوسع نتيجة لذلك. ويعد أي تحليق بالطائرات العسكرية الإسرائيلية في المجال الجوي اللبناني انتهاكا لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٤٢ - والدعم المستمر من المجتمع الدولي للقوات المسلحة اللبنانية وقوات الأمن الداخلي وغيرها من المؤسسات الأمنية أمر جدير بالترحيب ويعد أداة رئيسية في بناء أسس احتكار استخدام القوة من جانب الدولة. وأشجع الجهات المانحة على الوفاء بتعهداتها في مؤتمر روما الثاني بشأن لبنان.

٤٣ - وأود أن أعرب عن امتناني للالتزامات بالتمويل المتواصل التي تم التعهد بها للبنان في مؤتمر بروكسل الثالث بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة، بما في ذلك لبنان. وأشجع الجهات المانحة على مواصلة دعم لبنان لما يبديه من سخاء وحسن ضيافة في استضافة اللاجئين السوريين، بما في ذلك عن طريق الوفاء على وجه السرعة بتعهداتها في المؤتمر، مع العمل، في الوقت نفسه، بنشاط على تهيئة الظروف المناسبة لتيسير العودة الآمنة والطوعية والكرامة للاجئين السوريين.

٤٤ - ويعتبر تجديد التزام الحكومة، من خلال بيانها الوزاري، بمنع التوترات في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين أمرا إيجابيا. ومن الأهمية بمكان أيضا التصدي لمسألة احتفاظ الميليشيات غير اللبنانية بالأسلحة، وتنفيذ قرارات الحوار الوطني السابقة. ويشمل ذلك متابعة جهود حكومة لبنان المبذولة لمعالجة مسائل "نوعية الحياة والمسائل الاجتماعية والإنسانية فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون داخل مخيمات اللاجئين وخارجها"، كما تقرر في الحوار الوطني في عام ٢٠٠٦.

٤٥ - وأشجع الجهات المانحة على تجديد الجهود التي تبذلها من أجل توفير التمويل للأونروا حتى تتمكن من مواصلة دورها الأساسي وتوفير الخدمات الحيوية لضمان كرامة وأمن اللاجئين الفلسطينيين. وليس في بذل هذه الجهود ما يخلّ بالحاجة إلى تسوية عادلة لقضية اللاجئين الفلسطينيين ضمن سياق تسوية شاملة في المنطقة.

٤٦ - ومع مضي المحكمة الخاصة للبنان قدما في إجراءاتها، أكرر التأكيد على أن مصلحة لبنان، وفقا لالتزاماته بموجب القانون الدولي، تقتضي كفالة مساءلة من يقفون وراء الأعمال الإرهابية المرتكبة، بما فيها الاغتيالات السياسية، وعدم السماح بالإفلات من العقاب عن ارتكاب أعمال العنف. وإنني أرحب بالتزام الحكومة بجلاء الحقيقة في هذا الصدد، على النحو المعرب عنه في البيان الوزاري.

٤٧ - وأمام لبنان فرصة لإحراز التقدم في تنفيذ الأحكام المتبقية من قرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، بما في ذلك عن طريق معالجة مسألة امتلاك الأسلحة خارج نطاق سيطرة الدولة. وإني أعوّل على استمرار التزام حكومة لبنان بتعهداتها الدولية، وأهيب بجميع الأطراف والجهات الفاعلة التقيد التام بالقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وستواصل الأمم المتحدة بذل جهودها من أجل تنفيذ تلك القرارات وسائر القرارات المتعلقة بلبنان تنفيذا تاما.